



دور الدول الصاعدة في الحد من الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي

دور الدول الصاعدة في الحد من الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي

أ.م.د. فاضل عبدعلي حسن

مركز ذي قار للدراسات التاريخية والآثارية
رئاسة جامعة ذي قار

البريد الإلكتروني Email : Fadhelabd2014@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الدولة، الدول الصاعدة، الهيمنة، أمريكا، النظام الدولي، الاستراتيجية .

كيفية اقتباس البحث

حسن، فاضل عبدعلي ، دور الدول الصاعدة في الحد من الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مسجلة في
ROAD

مفهرسة في
IASJ

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 4
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)





The role of emerging countries in limiting American hegemony in the international system

Asst. Prof. Dr. Fadhel Abdul Ali Hassan
Dhi Qar Center for Historical and
Archaeological Studies
Presidency of Dhi Qar University

Keywords : State, emerging countries, hegemony, America, nternational system, strategy.

How To Cite This Article

Hassan, Fadhel Abdul Ali , The role of emerging countries in limiting American hegemony in the international system, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2026, Volume:16, Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract

The process of stability in the international system was not its most prominent feature, as much as the international political variables and transformations were the distinguishing mark in this system, due to international competition and the absence of an international balance of power in it, which led to the dominance of the major powers at the expense of other powers, and due to the superiority of the United States of America, At the political, military and economic levels, it imposed its hegemony over the entire international system, especially after the dissolution of the Soviet Union in the early 1990s. After the shift in power in the last decade of this century towards the countries of the East, those emerging countries, including China, Russia and India, began to attempt to limit American hegemony in the international system, It has been able to unite and join regional and international organizations and formations, including the Shanghai Cooperation Organization and the





BRICS grouping. These two formations include a large number of emerging countries that possess nuclear power. The goal of these two formations is to stand up to the American tide and its hegemony in the international system. Therefore, this study attempts to discuss and examine all the visions, ideas, and proposals that are consistent with the original research topic.

المستخلص

لم تكن عملية الاستقرار في النظام الدولي هي السمة البارزة فيه بقدر ما كانت المتغيرات والتحويلات السياسية الدولية هي العلامة الفارقة في هذا النظام، بسبب التنافس الدولي وغياب توازن القوى الدولية فيه، الأمر الذي أدى الى هيمنة القوى الكبرى على حساب القوى الأخرى، وبسبب تفوق الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي فرضت هيمنتها على النظام الدولي بالكامل لا سيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي مطلع تسعينيات القرن العشرين، وبعد التحول في القوة في العقد الأخير من هذا القرن نحو دول الشرق، باتت تلك الدول الصاعدة ومن بينها الصين وروسيا والهند بمحاولة الحد من الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، وتمكنت من الاتحاد والانضمام في منظمات وتشكيلات اقليمية ودولية، ومن بينها منظمة شنغهاي للتعاون وتجمع البريكس، وهذين التشكيلين يضمنان عدد كبير من الدول الصاعدة والتي تمتلك القوة النووية، والغاية من هذين التشكيلين الوقوف بوجه المد الأمريكي والهيمنة في النظام الدولي، من هنا تحاول هذه الدراسة مناقشة ودراسة جميع الرؤى والأفكار والطروحات التي تتسق مع أصل موضوع البحث.

مقدمة

يتعرض النظام الدولي الى العديد من المتغيرات لأننا في عالم متغير ولم يحدث استقرار في النظام على مدى عقود طويلة من السنين، وكان للولايات المتحدة الأمريكية دور كبير في رسم ملامح النظام الدولي على أساس القطبية الثنائية أو الأحادية أو التعددية القطبية، وهذا الأمر يعود الى القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي فتح لها آفاقاً واسعة للهيمنة دون منافس مماثل، فالدول الكبرى هي الأخرى لم تتمكن من المنافسة في تشكيل النظام الدولي بسبب عدم قدرتها بشكل منفرد من الوقوف والحد من الهيمنة الأمريكية، الأمر الذي جعل تلك الدول من الاتحاد والدخول في تشكيلات ومنظمات وتجمعات رسمية دولية تضم جميع الدول الكبرى التي تتفق مع هدف تحجيم الدور الأمريكي في السياسة الدولية، ومن بين هذه التجمعات والتشكيلات منظمة شنغهاي للتعاون وتجمع البريكس، والتي



دور الدول الصاعدة في الحد من الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي

اشتركت فيهما دول مهمة كالصين روسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وعدد من جمهوريات آسيا الوسطى وباكستان، وقد طالبت الولايات المتحدة الأمريكية للانضمام الى هذه التشكيلات إلا أن هذين التجمعين رفضوا هذا الطلب.

أولاً: الإشكالية : في ضوء التحولات في السياسة الدولية في العقود الأخيرة والتراجع في المكانة الأمريكية في النظام الدولي، إضافة الى الدور البارز والمؤثر للدول الصاعدة في تحجيم دور الهيمنة الأمريكية ودخولها في تجمعات ومنظمات دولية، وتأسيساً على ما تقدم تثار بعض التساؤلات عبر هذه الإشكالية:

١- ما مدى أثر قدرة الدول الصاعدة في معالجة الهيمنة الأمريكية والحد من دورها وسيطرتها في النظام الدولي.

٢- وما مدى تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- وهل ستبقى في طبيعة النظام الدولي في ظل بروز الدول الصاعدة.

ثانياً: الفرضية : قد تتمكن الدول الصاعدة في تحجيم الدور الأمريكي في النظام الدولي، عبر هذه التشكيلات والمنظمات التي دخلت واجتمعت فيها، ولكن سوف تبقى الولايات المتحدة الأمريكية على رأس النظام الدولي مع بقية الدول الصاعدة ولكنها ليست المتحكمة فيه، أو القطب المهيمن الذي لم ينافسه أحد .

ثالثاً : أهمية الموضوع : يعد هذا الموضوع وهذه الدراسات من بين المواضيع المهمة التي تناقش وضع النظام الدولي في ظل المتغيرات العالمية وتحول القوة من الغرب الى الشرق، في ظل تراجع المكانة الأمريكية في النظام الدولي، بالتالي فهناك دول كبيرة صاعدة لها الأثر الكبير في رسم ملامح النظام الدولي، بعد أن كان الأمر مناط بالولايات المتحدة الأمريكية فقط لعد وجود منافس قوى لا سيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، من هنا فهذه الدراسات تقدم لنا طروحات مستقبلية نحدد عبرها مفهوم النظام الدولي المرتقب وكيفية التعامل فيه وتعاطي الدول والمنظمات فيما بينها .

رابعاً : هيكلية البحث : تم تقسيم الى ثلاثة مباحث ولكل مبحث مطلبين ومقدمة وخاتمة، وتمثل المبحث الأول بعنوان (النظام الدولي والهيمنة الأمريكية) وتم تقسيمه الى مطلبين الأول بعنوان النظام الدولي وتشكيلاته، والمطلب الثاني بعنوان الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، والمبحث الثاني بعنوان (الدول الصاعدة وتحولات القوة في النظام الدولي) وتم تقسيمه الى مطلبين، الأول بعنوان الدول الصاعدة في النظام الدولي، والمطلب الثاني بعنوان انتقال القوة وانتشارها في النظام الدولي، أما المبحث الثالث فجاء بعنوان (الدول الصاعدة والحد من الهيمنة الأمريكية في النظام

الدولي) وتم تقسيمه الى مطلبين، فكان الأول بعنوان واقع الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، والمطلب الثاني جاء بعنوان استراتيجية الدول الصاعدة في الحد من الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي.

المبحث الأول

النظام الدولي والهيمنة الأمريكية

لم يكن النظام الدولي على ما هو عليه الآن، لو لم يمر بمنعطفات رئيسة في مسألة تكوينه كنظام دولي مفترض، وهذه المنعطفات أنتجت فواعل رئيسة في هذا النظام وقوى عالمية مؤثرة، من هنا فالنظام الدولي القائم هو نتاج تراكم تاريخي لقوى فاعلة كانت ولا زالت موجودة استطاعت أن تفرض وجودها وتحافظ على مكانتها، مقابل تراجع لدور لقوى أخرى، وعليه وعبر هذا المبحث من هذه الدراسة نحاول تفكيك مفهومي النظام الدولي والهيمنة.

المطلب الأول

النظام الدولي وتشكيلاته

ثمة ما يشير الى أن أساس تطور النظام الدولي⁽¹⁾ عبر مراحل مساراته المتغيرة هي الأزمات الدولية التي لم تتمكن النظم الأساسية الفاعلة في النظام الدولي القديم من استيعابها، فالنظام الدولي هو الكل الشامل للنظم القائمة التي تمثلها الدول والفواعل الأخرى، وقد تطور النظام ومر بمراحل منذ انبثاقه بصيغ النظام السياسي بأشكال السلطة البسيطة، فقد مر ما بين المشاعة البدائية الى دولة المدينة اليونانية أي ما يقارب منذ أكثر من 5000 آلاف سنة ق.م، إذ أدت التطورات عبر وسائل الانتاج في الغذاء والمحافظة عليه الى نشوء نظام اجتماعي يتطور تبعاً لتطور النظم الاقتصادية، وقد أنتجت سلطة من نوع بدائي لحماية المصالح والممتلكات من السرقة والغارات المعادية الى أن تطورت تلك السلطة الى دولة المدينة اليونانية، والتي أطرت السلطة في هياكلها الدستورية تشريعياً وتنفيذياً، وفيما بعد جاء الرومان وأضافوا مفاهيم حضارية للمفاهيم اليونانية بإدخال مفهوم القانون والمجتمع المدني⁽²⁾.

وبناءً على ما تقدم فان دراسة النظام الدولي يتطلب تحديد طبيعة الدول والقوى الفاعلة وطبيعة وأساليب التفاعل فيما بينها، والذي يتطلب بدوره أيضاً تحديد الفواعل أو الوحدات الرئيسية وطبيعة التوازنات وتوزيع الموارد فيما بينها، من هنا فالهيكلية تحدد وترسم الشكل البنوي للنظام الدولي وبطبيعة الحال فإنه يأخذ أشكالاً متعددة، فقد يكون أحادي القطب أو ثنائي القطب أو



متعدد الأقطاب، بالتالي فالهيكلية في النظام الدولي هي الكيفية التي يتم من خلالها توزيع مصادر القوة والنفوذ ما بين وحدات النظام الدولي الفاعلة مقارنةً مع الوحدات الدولية الأخرى^(٣).

وبسبب تفاوت كمية ونوعية مصادر قوتها يصبح تفاوت قدرتها على الفعل المؤثر ومن ثم تفاوت أدوارها السياسية الدولية أمراً طبيعياً، وكذلك تحديد القوى الكبرى وطبيعة أساليب التفاعل فيما بينها بالإضافة الى تباين القدرات التأثيرية وأهمية الأدوار التي تؤديها الوحدات السياسية هو الذي يميز فيما بينها بوصفها قوة قطبية فاعلة في حركة النظام الدولي والمتغيرات التي تحدث فيه، لأن التغيرات التي تصيب القوى الفاعلة داخل النظام الدولي تكون فيه فإنها تكون كافية لتغيير صورته ليتحول الى القطبية الأحادية والى التعددية القطبية وغيرها، أو ربما يتحول الى صور جديدة أخرى أو نظام تهيمن عليه قوتان كبيرتان وهنا يسمى بالقطبية الثنائية^(٤).

وتأسيساً على ما تقدم فان للنظام العالمي الجديد دور رئيس في مسألة هيكلية العلاقات الدولية وفي تغيير موازين القوى، فنجد أن النظام الدولي الجديد يعمل على تحقيق الاستقرار السياسي وضمان الأمن في المناطق التي تضم مصالحه الاستراتيجية، في حين نجده يغض الطرف عن الصراعات والصدمات في المناطق غير المؤثرة في مصالحه، وعليه فان هيكلية العلاقات الدولية تتناسب طردياً مع الأهمية الاستراتيجية لمصالح القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي الجديد فكلما زادت المصالح الاستراتيجية للنظام العالمي في منطقة ما زاد دور قوى ذلك النظام الدولي في السعي الى تحقيق الاستقرار أو فرضه^(٥).

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا بأن النظام الدولي هو عبارة عن هيكل يتضمن الوحدات السياسية التي تتفاعل فيما ما بينها في إطار عقد على وفق أسس محددة أهمها القوة امتلاكاً واستخداماً، ويهر مما تقدم بأن النظام الدولي يتكون من عدة عناصر وهي كالآتي^(٦):

١- **وحدات النظام:** ان الدول والمنظمات والشركات المتعددة الجنسية أو ما بات يعرف في عالم اليوم، هي التي تمنح النظام صفة الدينامية والحركية، عبر التفاعل الذي بدور بينها ردود الأفعال الناتجة عن هذا التفاعل.

٢- **التفاعلات:** النظام العالمي يتشكل من هيكل بنيوي يضم العديد من الوحدات التي لا تعيش بشكل مجرد أو قد يكون منعزل عن بعضه البعض، لذا فواقع النظام الدولي يحتم التفاعل بين هذه الوحدات بل أن حتمية وجودها تفترض عليها أن تقيم تعاملات واتصالات فتدخل في أنماط متعددة من التفاعلات لتحقيق أهدافها السياسية وهذا التفاعل الذي نتحدث عنه قد يأخذ شكلاً تعاونياً أو تصارعياً.





٣- البيئة: هو الوسط أو المجال الذي يجري فيه التفاعل بين وحدات النظام الدولي في مختلف صورته في الصراع أو التعاون، والبيئة تتضمن كافة التعاملات والعوامل المحددة التي تميز العلاقات الدولية، والتي تحتم على النظام عبر وحدات التفاعل معها والتكيف مع ظروفها.

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول بأن النظام الدولي يتكون من عدد من الفواعل المهمة والتي يتكون منها النظام الدولي وتتضح هذه الفواعل جلياً عبر الدول والمنظمات وتشكيلاته الأخرى، إضافة إلى البيئة والمناخ التفاعلي ما بين وحدات النظام الدولي، ويظهر مما تقدم بأن النظام الدولي لم يكن مستقراً في بداياته، بل وتعرض النظام إلى منعطفات كثيرة وكبيرة من بينها الحربين العالميتين، إلا أن عدم الاستقرار في النظام الدولي بات مستمراً في رسم ملامح هذا النظام الدولي الجديد ولكن باختلاف الأسباب والظروف والتغير الحاصل في مكانة الدول الكبرى والتنافس الكبير في مسألة القطبية الدولية.

المطلب الثاني

الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية بوصفها الدولة الأكثر هيمنة في العالم، عبر سيطرتها على التكنولوجيا والاقتصاد والقدرة العسكرية، الأمر الذي جعلها تسيطر على معظم مجريات الأحداث الدولية، من هنا فسنحاول الخوض في مفهوم الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي عبر هذا المطلب.

لم يكن اندفاع الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، إلا مبرراً لدخولها إلى العالم الخارجي بفضل ما حازت عليه من مكانة اقتصادية واستراتيجية استثنائية ينبغي أن لا يشكل مفاجأة للعارفين بالتاريخ السياسي للدول، فعلى أثر زوال القوى العظمى التقليدية بعيداً، انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية سريعاً إلى ملء الفراغ الذي خلفه غياب تلك القوى، ولم تتمكن من كبح جماح نفسها ضمن سواحلها بعد أن أصبحت الدولة الأولى في العالم^(٧).

تنبت الولايات المتحدة الأمريكية ما بعد انتهاء الحرب الباردة تفكك الاتحاد السوفيتي، فكرة منع ظهور منافس جديد في النظام الدولي، وهو ما يعرف بمنع أي قوة أخرى من منافسة الهيمنة^(٨) الأمريكية في النظام الدولي، فإذا كان الاعتبار السائد في الولايات المتحدة الأمريكية قبيل انتهاء الحرب الباردة هو منع أية قوة منافسة من السيطرة على أوروبا، فإن تلك الأولوية تحولت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى منع أية قوة منافسة من السيطرة على آسيا، وبحسب "هنري كيسنجر" فإن الصين وروسيا والهند تلك البلدان القارية الثلاث تعد من أهم القوى التي



دور الدول الصاعدة في الحد من الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي

تُقلق الولايات المتحدة الأمريكية في قارة آسيا، سيما إذا ما اجتمعت تلك القوى التي تضم أكثر الدول عدداً بالسكان وتتمتع بموارد كبيرة مع بعض الشعوب الصناعية، من هنا فإن تلك الدول لا يمكن أن تتفق مع المصالح الأمريكية، لذا يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية الإبقاء على وجودها في قارة آسيا ومنع تحول اندماج تلك الدول المؤثرة في آسيا إلى كتلة منافس لها^(٩).

وإضافة إلى ما تقدم يشير " زيبيغنيو بريجينسكي Zbigniew Brzezinski " في كتابه "الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم"، بأن الهيمنة الأمريكية باتت إحدى حقائق ومسلمات الحياة، فليس لأي دولة بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها خيار في هذه المسألة، بالتالي فإن الأخيرة ستعرض وجودها الخاص إلى الخطر حين تقرر بطريقة ما كما فعلت الصين قبل أكثر من خمسة قرون من الآن الانسحاب فجأة من العالم، لأن أمريكا خلافاً للصين سوف لن تكون قادرة على عزل نفسها عن الفوضى العالمية التي ستعقب ذلك الانسحاب مباشرة، ولكن على الرغم من هذه الهيمنة الأمريكية فإن كل شيء قابل للزوال وهذه هي اللعبة السياسية بتعبير بريجينسكي Henry Kissinger ، فالهيمنة ما هي إلا مرحلة تاريخية عابرة، ولاحقاً وربما في المستقبل القريب من الممكن أن تتلاشى السيطرة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فمن المبكر جداً على الأمريكيين تحديد بقائهم النهائي في مشروع الهيمنة^(١٠).

ومن الجدير بالذكر فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد خرجت عام ١٩٤٥ من الصراع العالمي لترتفع على قمة الهرمية الدولية في القوة، وكانت القوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية مقتدرة وفائقة وقد وفرت الأساس إلى نظام سياسي واقتصادي أمريكي، وبحلول عقد الثمانينيات تم انتشار الأسلحة النووية وبروز مراكز القوى الاقتصادية الأخرى وخاصة النمو الهائل والكبير للقوة العسكرية السوفيتية، الأمر الذي أدى إلى أضعاف أسس النظام السياسي الذي أنشأ نهاية الحرب العالمية الثانية^(١١).

فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على المجتمع الدولي باعتبارها القطب المهيمن وليس الوحيد في العالم القادر على قيادة السياسة العالمية، والعمل الأمني الجماعي على المستوى العالمي والأمم المتحدة، بالإضافة إلى تحديد الشرعية وأهدافها وحدودها وأساليب حمايتها واحترامها، فقد أثر التغيير في النظام الدولي على دور منظمة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين وعبر التأثير على عملية صنع القرار فيه، فبعد أن كان مجلس الأمن مصاباً بالشلل التام إبان فترة الحرب الباردة نتيجة استخدام حق النقض (الفيتو Veto) بشكل كبير من قبل الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن هذا الأمر قد تغير ما بعد انتهاء الحرب الباردة بتفكك الأخير، فقد أدى تراجع (الفيتو)



السوفيتي إلى انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقرارات مجلس الأمن، وحدث نوع من الإفراط في اتخاذ قرارات مجلس الأمن من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فقد هيمنت الأخيرة على صنع القرار في المجلس بطريقة تخدم مصالحها وتحقق أهدافها السياسية والاقتصادية الخارجية^(١٢). من هنا وبناءً على ما تقدم يمكننا القول بأن الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية لم تكن تسيطر بالمثل على محددات السياسة العالمية وآلياتها، في ظل بروز فواعل أخرى رئيسة ومهمة في صناعة النظام الدولي، كالدول الصاعدة التي باتت تشكل فاعلاً مهماً ومنافساً رئيساً لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، الأمر الذي جعل الأخيرة تعيد النظر في سياساتها وعلاقاتها الدولية في ظل نظام دولي أحادي القطب وهيمنة أمريكية على القرارات الدولية في مجلس الأمن، ولكن هذه الهيمنة والأحادية القطبية تؤكد بأنها لن تصمد طويلاً أمام استراتيجية الدول الصاعدة في رسم معالم نظام دولي جديد مرتقب.

المبحث الثاني

الدول الصاعدة وتحولات القوة في النظام الدولي

لم تكن القوى الدولية لا بل والوضع الدولي والعالمي ثابتاً دون أن يخضع للمتغيرات والظروف الدولية، بل أن التحولات الدولية التي طرأت وتطراً بشكل مستمر على مستوى القوى والفواعل المؤثرة في العالم، لا سيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، فقد تغيرت موازين القوى الدولية عبر التراجع النسبي في دور ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية وبروز دول أخرى لها مكانتها على مستوى النظام الدولي، الأمر الذي جعل تلك الدول الصاعدة بأن ترسم ملامح لنظام دولي جديد تؤدي فيه هذه الدول دوراً مهماً في هذا النظام الدولي، من هنا ومن خلال هذا المبحث سنعمل على تفكيك هذه التحولات الدولية وانعكاسها على النظام الدولي، بالإضافة إلى الإشارة إلى قدرات تلك الدول الصاعدة في نظام دولي متعدد الأقطاب .

المطلب الأول

الدول الصاعدة في النظام الدولي

في سبعينيات القرن العشرين كان هناك خطأً استراتيجياً واضحاً يفصل ما بين القوى الدولية يمر وسط القارة الأوروبية، ولكن في عالم اليوم فمن الصعوبة بمكان حصر الخطوط الاستراتيجية الفاصلة أو تحديد عامل مشترك أي يجمع ما بينها، ومن خلال ما تقدم فقد ظهر تفاوت جوهري في المعايير والقوة على المستوى الاستراتيجي، فالولايات المتحدة الأمريكية في تراجع نسبي في



دور الدول الصاعدة في الحد من الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي

مكانتها الدولية، والوضع في أوروبا فإن الدول هناك لم تعد تستخدم القوة العسكرية في رسم استراتيجياتها المستقبلية بل واتجهت تلك الدول الى حفظ السلام، إلا أن الأمر مختلف تماماً في قارة آسيا التي باتت مركزاً للتفاعلات الدولية ويشير هنري كيسنجر الى أن تعدد الفاعلين في النظام الدولي وفي ظل اختلاف قيمهم وتوجهاتهم على المستوى الاستراتيجي يجعل من مفهوم الأمن الجماعي عملية شاقة وصعبة للغاية^(١٣)، من هنا وفيما يلي مقومات بعض الدول الصاعدة على المستوى السياسي والاقتصادي والديموغرافي:

أولاً : الصين : تعد الصين من بين الدول المتقدمة في عالم اليوم بعد أن كانت دولة زراعية نامية قبل أربعة عقود، حيث كانت تعتمد على الزراعة بنسبة ٨٥% في اقتصادها و ١٥% على الصناعة، أما اليوم فتعتمد الصين بنسبة ٨٥% على الصناعة و ١٥% على الزراعة والقطاعات الأخرى، فتحول المجتمع الى مجتمع صناعي، وارتفعت احتياطات الدولة النقدية إلى نحو أكثر من ٤ تريليون دولار، وتصل مساحة الصين نحو ٩,٥٩٦,٩٦٠ مليون كم ٢، أما عدد السكان فيصل نحو ١,٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠ مليار وأربعمئة وخمسون مليون نسمة، والنتاج المحلي السنوي للصين يربو نحو ١٨ تريليون دولار، أما معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي كمعدل يصل نحو ٦%، وتعتمد الصين في اقتصادها على الزراعة والصناعة والطاقة وغيرها، وتعد الصين من بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهذا ما يجعلها تختلف عن باقي الأعضاء في المنظمة عدا روسيا من حيث التأثير والتأثر في المحيط^(١٤).

ثانياً : روسيا الاتحادية : تعد روسيا إلى حد بعيد البلد الأكثر اتساعاً في العالم تتعدى مساحتها ١٧,٠٧٥,٤٠٠ مليون كم ٢، وهي تمتد على طول ما يقارب ١٠ آلاف كم من الغرب حتى الشرق من بحر البلطيق حتى المحيط الهادئ، ويتكون سطحها من سهول وهضاب غير أن الجبال تظهر في الجنوب (القوقاز عند حدود منغوليا والصين) والشرق (على حافة المحيط الهادئ)، وتشكل الأورال حاجزاً تقليدياً بين الجزء الأوربي من روسيا الواقع إلى الغرب والجزء الآسيوي من روسيا (سيبيريا) الواقع إلى الشرق، أما عدد السكان في روسيا فهو نحو ١٤٥ مليون نسمة، ويصل الناتج المحلي السنوي نحو ٢,٢٨٣ ترليون ومائتان وثلاثة وثمانون مليار دولار، أما معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي نحو ٣,٥%، وتعتمد روسيا في اقتصادها على الصناعة والزراعة وإنتاج النفط والغاز والكهرباء وغيرها، فضلاً عن كون روسيا الاتحادية هي من الأعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن وهذا ما يعطيها مقداراً اعتبارياً في المنظمة^(١٥).



ثالثاً : الهند : تعد الهند عضو غير مؤسس في المنظمة، ولم تكن الهند ضمن الأعضاء في المنظمة بل كانت تحمل صفة عضو مراقب فيها، إلا أن انضمامها كان من خلال (قمة آستانا) المنعقدة في ٩ / يونيو / ٢٠١٧، والهند جمهورية تقع في جنوب آسيا، وتعد سابع أكبر بلد من حيث المساحة الجغرافية، والثانية من حيث عدد السكان، وهي الجمهورية الديمقراطية الأكثر ازديحاً بالسكان في العالم، يحدها المحيط الهندي من الجنوب، وبحر العرب من الغرب، وخليج البنغال من الشرق، وللهند خط ساحلي يصل طوله إلى ٧,٥١٧ كم تحدها باكستان من الغرب وجمهورية الصين الشعبية، نيبال، وبوتان من الشمال، وبنغلادش وميانمار من الشرق، وتبلغ مساحة الهند ٣٢٨٧٥٩٠ كم^٢ كما يبلغ عدد سكانها حوالي ١,٤٩٩ مليار وأربعمئة وتسع وتسعون مليون نسمة، أما الناتج المحلي الإجمالي فيصل نحو ٤ ترليون دولار، ومعدل النمو السنوي نحو ٨,٧%، وتعتمد الهند في اقتصادها على الصناعات التكنولوجية والخدماتية والزراعة وغيرها من القطاعات الأخرى، وتعد الهند من بين أهم الدول المنضوية في تجمع البريكس BRICS، وتعد الهند أيضاً من بين الدول النووية على مستوى العالم^(١٦).

وبناءً على ما تقدم فإن الدول الصاعدة في النظام الدولي باتت تشكل تهديداً كبيراً لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام والدولي ورسم ملامح لنظام دولي جديد والتحول المرتقب في القطبية الدولية، ومن هنا وتأسيساً على ما تقدم يمكننا القول وعبر هذه المعطيات يمكن أن نرى تغيراً دراماتيكياً في مستوى الفواعل الدولية التي تمثلت في كتل البريكس ومنظمة شنغهاي لتعاون^(١٧) وبهذا أصبح البعض يتنبأ بزعامة بريكس العالمية بحدود سنة 2030، إذ أن دول هذه المجموعة هي دول كبيرة ومهمة في العالم من حيث عدد السكان والمساحة الشاسعة والتقدم التكنولوجي، بالإضافة الى الناتج القومي والاحتياطي النقدي لدول تلك المجموعة، وهذا الأمر ينسحب على منظمة شنغهاي للتعاون، بالتالي فإن أعضاء هذين التجمعين تحققان معدلات نمو متقدمة لا تستطيع أن تجاريها فيها المجموعات الدولية الأخرى ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي، وهذا يدل على الأهمية الكبرى لتلك الدول الصاعدة بوصفها فواعل قيادية ومؤثرة في النمو الاقتصادي العالمي، وقد ذكر صندوق النقد الدولي في تقرير له حول توقعات الاقتصاد العالمي المستقبلي أنه من المتوقع ارتفاع الانتاج العالمي بنسبة ٤,٤% فيما تشهد الاقتصادات الناشئة والنامية نمواً أعلى بكثير قد يصل نحو ٥,٦%، من هنا فقد تبوأَت الدول الصاعدة موقعاً قيادياً عبر النمو الاقتصادي غير المسبوق والتقدم الملحوظ في خطواتها والتأثير في مستقبل القطبية العالمية^(١٨).

المطلب الثاني

انتقال القوة وانتشارها في النظام الدولي

في منتصف القرن الثامن عشر كانت آسيا تمتلك أكثر من نصف سكان العالم ونصف انتاجه المحلي، ولكن لو نظرنا في الصورة ذاتها في القرن التاسع عشر فسنجد بأنه لا تزال آسيا تشكل نصف سكان العالم ولكنها لا تمتلك سوى ٢٠% من انتاج العالم، وهذا يعود الى سبب قيام الثورة الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية، ولكن ما يشهد نهاية القرن العشرين وما بعده عودة آسيا الى المعدلات الطبيعية، وهو بأن آسيا باتت تشكل نصف سكان العالم ونصف انتاجه، وهذا ما يسمى بعودة الانتعاش الى آسيا وهو ما بدأت به اليابان وكوريا ودول جنوب شرق آسيا كسنغافورة وماليزيا وما يحدث اليوم في الصين التي بلغ معدل نموها نحو ما يزيد على ١٠% بالإضافة الى الهند، وهذا ما جعل العلم بالتوجه نحو آسيا^(١٩).

بسبب التراجع النسبي لدور الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية والحرب على العراق وافغانستان ودورها في سوريا ولبنان والملف النووي الإيراني والحرب الجورجية والأزمة الأوكرانية بالإضافة الى أزمتهما في الشرق الأقصى مع كوريا الشمالية، الأمر الذي أدى الى ازدها وارتقاء نوعي لدى خصومها ومنافسيها في أوراسيا، كالصين والهند وروسيا واليابان، الأمر الذي أدى الى بدايات تحول استراتيجي في العلاقات الدولية وهو ما يسمى بتحول القوة نحو الشرق وما يصاحب هذا التحول من والانتقال للقوة من تحولات هيكلية على مستوى النظام الدولي من شأنها ان تغير الخريطة الجيوبوليتيكية في النظام الدولي^(٢٠).

ويرى جون مير شايمر John J. MearSheimer بأن الاقتصاد الحيوي في دولة ما، يعد مصدر قلق للدول المجاورة، نظراً لاحتمال أن يتحول النمو الاقتصادي إلى قوة عسكرية في المستقبل، مما يسبب تغييراً في توازن القوى، وهذا ما يدفع مير شايمر بتقدير القوى الكامنة والذي يعبر عنه بشأن مخاوفه من الصين، وهو يفترض أن توازن القوى سيؤول في المستقبل لصالح الصين^(٢١)، وعلى هذا فان الرؤية المحتملة في هذه المرحلة هي الثنائية القطبية الاقتصادية (الأمريكية - الصينية) سيما وأن الصين وحسب المعطيات الاقتصادية سوف تتفوق على الاقتصاد الأمريكي مطلع عام ٢٠٤٠، فقد استعدت الصين من أجل مقارنة استراتيجية للتأثير أكثر في النظام الدولي والإفصاح عن قوتها كدولة كبرى بدأت في المشاركة في منظمات إقليمية وتجمعات استراتيجية كمنظمة شنغهاي للتعاون وتجمع البريكس^(٢٢).



وفي السياق ذاته فإن التنافس الاستراتيجي حول القوة في عصر التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي قد يخلق تنافساً كبيراً بين الولايات المتحدة والصين، لأن التنافس على موقع القيادة في مجال الذكاء الاصطناعي من شأنه ان تكون له تداعيات على النظام الدولي وتحولات القوة فيه، فمن حيث المنظور العسكري يمكن أن تكون تكنولوجيات ضرورية بشكل متزايد لإنشاء ونشر قواعد عسكرية فعالة، ومن منظور اقتصادي يمكن أن تكون الدول ذات التكنولوجيا المتقدمة في مجال الذكاء الاصطناعي قادرة على أن تقود الاقتصاد العالمي في العقود القادمة، من هنا فان تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ستكون عاملاً محركاً لتحولات القوة في النظام الدولي في المستقبل القريب، لا سيما قدرته في التأثير في مجالات مختلفة منها الدبلوماسية والدفاع والاستخبارات والاقتصاد والاستقرار الاجتماعي^(٢٣).

ومن خلال ما تقدم وفيما يخص التطور في القوة في عبر تأثير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مسألة تحولات القوة في النظام الدولي وتأثيراتها على السياسة والاقتصاد والأمن، يتجسد لدينا حينها ما يعرف بالسلطوية الرقمية، في مجالات الحياة كافة، ومن هنا فان الصين والولايات المتحدة الأمريكية هما الدولتان اللتان يتنافسان بشكل كبير في مهمة توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، إلا أن المعطيات تشير الى أن الصين دولة رائدة وقادرة على بناء مشروعات تكنولوجية تتطلب مستويات عالية من الخبرة وهي تتفوق بشكل واضح على الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، ومن الجدير بالذكر فان الذكاء الاصطناعي سيخلق دوراً محورياً وقوياً للدولة في السوق، وهذا ما يتنافى ويتناقض بشكل تام مع الديمقراطية الليبرالية القائمة على اقتصاد السوق أو ما يعرف بالاقتصاد الحر الذي يسعى الى عمداً تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية^(٢٤).

أما فيما يتعلق الأبعاد الخارجية لانتشار القوة يشير البعد الخارجي لانتشار القوة من الفاعل الأقوى الى أو مجموعة الفاعلين الأكثر قوة في العالم أو الاقليم الى فاعلين آخرين سواء كانوا من الدول أو غير الدول، ويرتبط انتشار القوة في بعض جوانبه بتغير مفهوم القوة ذاتها، وتعد أنماطه استجابة الى لتطور الواقع الدولي، فهناك التركيز على القوة العسكرية كتجسيد القوة الإكراه أنو الإرغام والقهر بشكل أساسي الى الاهتمام بالصور الأخرى للقوة كالقوة الناعمة والاقتصادية والمعمارية وغيرها من اشكال القوة، ويشير جوزيف ناي Joseph Nye الى صورتين لانتشار القوة تنصرف الأولى الى انتقال القوة من القطب الواحد الى دول أخرى بحيث تنتشر القوة من الدولة أو الدول التي تحتل قمة هرم الهيكل الدولي الى دول أخرى، وهنا يصبح الحديث عن انتقال القوة من والتحول من الأحادية القطبية الى نظام تعدد الأقطاب وهي ظاهرة

تاريخية تقليدية، وهي قطعاً تحظى باهتمام كبير من المسؤولين والمراقبين والمختصين، ويعبر عن هذه الحالة انتقال القوة الى المؤسسات الاقليمية والدولية، والتي قد يشارك الفاعل الأقوى في انشائها وصياغتها بما يحقق مصلحته، ولكن هذه المؤسسات بمجرد نشأتها ستطور مصادر مستقلة للقوة ومنطقاً خاصاً يحكم عماها بما يجعلها خارجة عن السيطرة الكلية للفاعل الأكثر قوة ومن ثم تصبح القوة الهيكلية والمؤسسية لهذه المؤسسات مصدراً لانتشار القوة^(٢٥).

ومما لا شك فيه فان انتشار القوة وتعقيدها تثير أمور كثيرة في تحديد المسؤولية على العكس من نظم التحكم البسيطة التي يسهل فيها تعقب آثار قرارات السلطة المركزية بشكل واضح، كما أن زيادة انتشار القوة في ظل غياب التنظيم والتعاون بين الفاعلين لتحقيق أهداف ووظائف النظام أو القدرة على التفاوض لصياغتها من شأنها أن تولد آثاراً سلبية تعوق قدرة الفاعلين عن أداء مهامهم ووظائفهم الأساسية ومن ثم تهدد استمرار النظام ذاته، أما ما يتعلق في البعد الخارجي الى انتشار القوة فهناك اتجاه يبرر سلبيات مثل هذا الانتشار للقوة كونه يهدد استقرار النظام العالمي، فاذا كان نظام ثنائي القطب يتسم بدرجة أعلى من اليقين التي تقلل احتمالات الصراع والحروب مقارنةً بنظام متعدد الأقطاب، فان النظام القائم على انتشار القوة يحمل احتمالات أكبر لعدم الاستقرار وللصراع بأشكال مختلفة^(٢٦).

وتأسيساً على ما تقدم فان مسألة انتقال القوة وانتشارها يفضي الى تحولات في النظام الدولي الاقليمي والعالمي، فان انتقال القوة ما بين الدول الكبرى أو من القوى الكبرى الى القوة أو الفواعل المؤثرة في النظام الدول فهو أمر طبيعي وتقليدي ولا يؤثر في العملية التراتبية في والنسق الدولي، ولكن في مسألة انتشار القوة بشكل عشوائي على جميع الفواعل المؤثرة وغير المؤثرة في النظام الدولي، فان الأمر سينتج لنا حتماً خلافاً في نسق النظام الدولي وعدم الاستقرار بسبب فوضوية حيازة القوة لا سيما النووية منها بأيدي جميع الفواعل وهذا ما يفقد السيطرة في ضبط ايقاع النظام الدولي من قبل الدول الكبرى.

المبحث الثالث

أثر الدول الصاعدة في الحد من الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي

تعرض النظام الدولي الى تحولات استراتيجية في تركيبته التقليدية بسبب المتغيرات البنوية المتعلقة بمكانة الدول الكبرى والفواعل الأخرى في النظام الدولي، وكان الجانب السياسي والاقتصادي هو المدخل الرئيس الذي استطاعت عبره دول العالم الكبرى أن تحرز مواقعاً متقدمة وأن تتنافس فيما بينها وتحدث توازناً دولياً مما يعكس استقراراً نسبياً في النظام الدولي، وتعد دول



البريكس ودول منظمة شنغهاي ومن بين الدول الأكثر حضوراً وتنافساً في النظام الدولي، من هنا سنحاول عبر هذا المبحث العمل على دراسة مكانة هذه الدول الصاعدة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية وكيفية الحد من هيمنة الأخيرة على المستوى الدولي.

المطلب الأول

واقع الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي

ثمة من يرى بأن العالم يتجه نحو تحولات مرتقبة في الهرمية الدولية تنخفض نسبياً بسببها مكانة الولايات المتحدة الأمريكية (٢٧) من جهة، وترتفع نسبياً من جهة أخرى مكانة وقوة الدول الأخرى الصاعدة مثل الصين وروسيا والهند والبرازيل وغيرها من الدول، وبهذا تتقارب تأثيرات ونفوذ هذه القوى كما تفقد أي قوة منها ميزة الانفراد والقيادة على الدول الأخرى، وأن هذه الطروحات هي الأكثر رواجاً في الوقت الحاضر في فهم وتصوير ما تؤول إليه العلاقات الدولية في المستقبل المتوسط، والتركيز هنا يكون حول صعود الصين ومن ثم روسيا والهند واليابان والبرازيل إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا الوضع قد ينتج لنا تحقق تعددية قطبية لا تفقد فيها الولايات المتحدة الأمريكية أي تميز قيادي خاص بها، وإن أكثر وجهات النظر واقعاً وتنظيراً لهذه الفكرة هي تلك التي تقول بأن العالم قد دخل قرن العصر الآسيوي، والسيطرة ستكون للصين واليابان والهند وإندونيسيا على حساب القوى الغربية التي دخلت مرحلة التراجع (٢٨).

من هنا تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق الهيمنة الشاملة على العالم والاحتفاظ بهذه الهيمنة في المستقبل المنظور، إضافة إلى أنها تسعى إلى منع ظهور أي طرف منافس يمكن أن يتحداها، إنها تريد نظاماً عالمياً أحادي القطب تهيمن عليه لوحدها، أو عالمياً متعدد الأقطاب تكون الدول الكبرى الأخرى فيه أضعف منها، بمعنى آخر إنها تريد عالمياً تعددياً تكون فيه هي القطب الأقوى، وتتحمل تلك الأقطاب أعباء معينة لإدارة العالم، بالتالي فليس باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية استخدام قوتها العسكرية لتحقيق تلك الرغبة وإنما تسعى إلى تحقيقه من خلال القدرات الأخرى (٢٩)، فعلى الرغم من أن القوة العسكرية تعد أهم ما يميز الولايات المتحدة الأمريكية عن باقي القوى الأخرى الصاعدة، إلا أنه في عالم اليوم لم تعد القوة العسكرية تمتاز بسمه العنصر الحاسم في قوة الدول إلا بشكل نسبي وفي حالات خاصة لعمليات معدودة، إذ اتجه النسق الدولي في علاقات الدول مع بعضها البعض لعمليات التكامل الدولي والاعتمادية الدولية، وبالخصوص التوجه الاقتصادي والتنموية الاقتصادية والترابط في القدرات المعرفية، فضلاً عن ذلك فقد اتجهت الدول كثيراً حيال المنظمات والتكتلات الاقتصادية والإقليمية والدولية



دور الدول الصاعدة في الحد من الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي

في عالم متسارع الوتيرة والديناميكية في ظل الشركات والمؤسسات التجارية العملاقة، الأمر الذي بات لازماً عليها الدخول في مثل هكذا اتفاقات^(٣٠).

فمن خلال تحولات القوة في العالم سنقف على مؤشرات التراجع الأمريكي في ظل صعود الدول الأخرى الجديدة، فالسياسة العالمية محكومة بتزايد حالة التنافس بين الدول الكبرى مع تركيز قوة مهيمنة تمثلت بالولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هذه القوة المهيمنة لم تستمر أو تبقى على مكانتها المعتادة بل تعرضت الى تراجع نسبي في قدراتها، فالقوة الاقتصادية التي كانت تقودها الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تثبيت الدولار كعملة عالمية مرجعية بموجب اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods عام ١٩٤٤ هي الأخرى تعرضت الى للتنافس فقد طالبت الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون وتجمع البريكس باعتماد عملات إضافية أخرى ومن بينها اليوان الصيني والتعامل بسلة عملات، وبناءً على ما تقدم لا يمكن لأي قوة أن تتمكن لوحدها بلوغ مستوى الـ ٣٠% أو ما يعادلها من الناتج الإجمالي الخام للعالم وهي النسبة التي استطاعت المحافظة عليها والبقاء عليها الولايات المتحدة الأمريكية طيلة بداية القرن العشرين، إلا أنه ومع تطور المسيرة التاريخية وبروز فواعل جديدة في النظام العالمي مع بداية الألفية الثالثة تمثل الدول الصاعدة نموذجاً رئيساً فيها وفي مقدمتها الصين والهند، وهو ما تعده الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً صريحاً لموقعها عبر المنظومة الدولية وتحاول أن تستدرك الوضع بسلسلة من السياسات والاستراتيجيات^(٣١).

وفي السياق ذاته حيال رؤية تراجع المكانة الأمريكية في النظام الدولي، فثمة من يرى أن الصين ستحل بدلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية في ريادة العالم، في حين يؤكد آخرون أيضاً بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تحتفظ بقوتها، فالأمريكيون يرون بأن القرن الحادي والعشرون ربما يكون قرناً أمريكياً، ولكن الأحداث غير المرئية يمكن أن تنتقض كل التوقعات، من هنا فان من بين الخيارات المستقبلية الممكنة أن يظهر منافس جديد كأوروبا وروسيا والهند والصين والبرازيل واليابان، ينافس الولايات المتحدة الأمريكية وينهي محوريتها في ميزان القوى، وهذا ليس مستحيلاً ولكنه ليس مرجحاً، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تنزل إلى الآن القوة العسكرية رقم واحد في العالم وبميزانية تخطت المليار دولار، مما جعلها تتواجد في كل أنحاء العالم، فضلاً عن الجانب الاقتصادي الذي مازالت الولايات المتحدة تحتفظ به في المركز الأول بناتج سنوي يقدر نحو ٢٢,٥٦٩ ترليون دولار لسنة ٢٠٢٤^(٣٢).

وتأسيساً على ما تقدم نجد بأن هنالك فرقاً كبيراً في أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية في قمة الهرم في النظام الدولي، وبين أن تكون متفردة في إدارة هذا النظام، فالوقوف في قمة



النظام الدولي لا يستلزم أو يتطلب موافقة الدول الأخرى به أو التوافق عليه، لأنه يعد أحد معطيات الواقع، أما الانفراد بإدارة العالم فهو بحاجة إلى القبول والتفاهم عليه، بالتالي فإنه لا يمكن فرض النظام الأحادي القطبية إن لم يتم القبول فيه لأنه لا يمكن فرض نظام دولي بالقوة خاصة وإن كانت هنالك قوى أخرى تتنافس على القطبية الدولية، الأمر الذي يفرض إلى تراجع الهيمنة الأمريكية ما يؤدي إلى التغيير في هيكلية النظام العالمي في المستقبل، من هنا يمكننا القول أنه في حال تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي فسيشهد العالم حالة من الفراغ في القوة وستكون دول منظمة شنغهاي للتعاون وتجمع البريكس^(٣٣) من بين الدول الأكثر رجحاناً لملء هذا الفراغ، ومن المبكر أن نتحدث عن أفول نظام القطب الأحادي وتراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، على الأقل خلال السنوات القليلة المقبلة، فالنظام الدولي اليوم يضم العديد من الدول المهمة والصاعدة المؤثرة التي باتت تنافس اليوم على قمة الهرم الدولي، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من بين هذه الدول لا بل في طبيعتها.

المطلب الثاني

استراتيجية الدول الصاعدة في الحد من الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي

أدركت الدول الكبرى الصاعدة في النظام الدولي بأنها لم تستطع منفردة مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ انتهاء الحرب الباردة إلى اليوم تحاول تلك الدول الوقوف ضد الهيمنة الأمريكية، إلا أن جميع المحاولات باءت بالفشل، من هنا فقد بدأت تلك الدول الصاعدة أن تتخذ استراتيجيات أخرى وتنظم نفسها في تجمعات ومنظمات تجتمع فيها لمواجهة الهيمنة الأمريكية، فالصين تمتلك ناتجاً قومياً يقارب الناتج الأميركي وينافسه، غير أن العدد الهائل من السكان ومعظمهم من الفقراء سوف يمتص الوفرة المالية هناك، وبالتالي ستكون قدرة البلاد على تطوير جيشها ومشاريع أخرى محدودة نسبياً، إلا أن هذا الأمر لن يستمر طويلاً، فالصين حسب المعطيات تمثل الثنائية القطبية في الجانب الاقتصادي بمعية الولايات المتحدة الأمريكية، والهند تواجه المشكلة ذاتها مع إضافة المشاكل البيروقراطية وانعدام البنية التحتية، أما الاتحاد الأوروبي برغم قوته إلا أنه لا يمتلك رؤية موحدة لمفهوم الدولة الأمة ولا يميل إلى أداء الدور التاريخي للقوى العظمى، واليابان تعاني من ارتفاع نسبة الشيخوخة بين السكان ومحدودية مواردها الطبيعية وصغر مساحتها، ولا تمتلك الثقافة السياسية لأداء ذلك الدور، أما روسيا فهي ربما الأكثر ميلاً نحو التحول إلى قوة عظمى كونها تمتلك قوة عسكرية مهمة، لكنها تعاني من تباطؤ

دور الدول الصاعدة في الحد من الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي

نمو الاقتصاد والتركة الثقيلة التي خلفها الاتحاد السوفيتي السابق بعد تفككه ومن إرهاب سببه تناقص عدد السكان والتحديات الداخلية التي تهدد تماسكه^(٣٤).

وفي ضوء ما تقدم يتبين لنا بأنه لم يكن هناك ما يهدد المكانة الأمريكية والهيمنة إلا عبر اتحاد تلك الدول في هذه المنظمات والتكتلات الإقليمية التي تستطيع من خلالها منافسة الولايات المتحدة الأمريكية وتهديد هيمنتها وإنهاء القطبية الأحادية، وبسبب تلك الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون في اقتصاداتها ومشاكلها الداخلية، باتت تلك المنظمة تحافظ على ثبات مكانتها وتأثيرها في السياسة الدولية خلال هذه الفترة على الأقل، إلى أن يتمكن الأعضاء في المنظمة من تحقيق مكاسب على المستوى الاقتصادي والعسكري والتقني والتكنولوجي والثقافي، حينها قد تستطيع هذه المنظمة من التأثير ومنافسة الهيمنة الأمريكية والانتقال في العالم إلى التعددية القطبية، وهو الأمر المتوقع خلال المستقبل المتوسط^(٣٥).

بالتالي يمكننا القول بأنه من خلال النظرة الشاملة على الفواعل الرئيسة في النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة والعلاقة بينهم، فإن عصر الأحادية القطبية يقترب من الأفول، كما أنه من المستبعد عودة العالم إلى حالة من القطبية الثنائية، فليست هنالك أية قوة دولية أخرى قادرة على فرض الهيمنة أو حتى الوصول إلى موقع الندية مع الولايات المتحدة الأمريكية الأر الذي يؤدي إلى استمرارها كدولة زعيمة ومهيمنة في النظام العالمي، إلا أن هذه الهيمنة ليست مطلقة، بالتالي فإن مستقبل النظام الدولي سيظل مقروناً بالولايات المتحدة الأمريكية لأنها ستبقى القوة الرئيسة فيه، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن أغلب الدول الصاعدة اليوم هي آسيوية مثل الصين والهند واليابان، وان آسيا ليس بمقدورها أن تتجانس تاريخياً وثقافياً ومناخياً كالاتحاد الأوروبي، فهي تقع في خمس فئات بارزة هي شرق آسيا والصين والهند وآسيا الوسطى والمحيط الهندي ومناطق غرب آسيا ففي الماضي اندمجت كل هذه الأقاليم عبر طريق الحرير وما نشهده اليوم ليس صعوداً لآسيا وإنما استعادة بلدان آسيا لسيطرتها على الاقتصاد العالمي^(٣٦).

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة وهذا البحث الذي تطرق إلى دراسة التنافس الدولي في رسم ملامح النظام العالمي المرتقب الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية وكيفية الحد من هذه الهيمنة، في ظل بروز دور عدد من الدول الصاعدة التي تحاول وتعمل من أجل إيقاف الهيمنة الأمريكية والحد من دورها في التحكم في النظام الدولي، وبدأت تلك الدول الصاعدة في معالجة هذا الأمر عبر الدخول في تجمعات وتشكيلات دولية، وكان لهذا الأمر حدوث تغييرات دولية سيما أن الدول الصاعدة تمتلك قدرات اقتصادية وعسكرية كبيرة فضلاً عن العامل الديموغرافي

السكاني، وإن التحولات الكبيرة والمهمة في القوة نحو الشرق أعطى دافعاً مهماً وكبيراً لتلك الدول في ظل تراجع نسبي واضح في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، بالتالي فإن الدول الصاعدة ترغب بإحداث توازن في النظام الدولي دون تفرد لأي من الدول مهما كان وزنها ومكانتها، كون التفرد الدولي يخلق حالة من عدم التوازن وعدم الاستقرار في النظام الدولي.

وقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية رغبة الدول الصاعدة في تغيير مسار النظام الدولي من التفرد إلى السيطرة الجماعية، وتحويل العالم من القطب الأحادي إلى عالم ثنائي القطبية، والخلص من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات العالم، وباتت الأخيرة تتعاطى مع هذا الأمر الذي لا خيار آخر فيه غير الذي تريده الدول الصاعدة، وأدركت الولايات المتحدة أيضاً بأنها لا يمكن أن تبقى على رأس النظام الدولي إلى ما لانهاية في ظل التطور الكبير الذي وصلت إليه الدول الصاعدة كالصين والهند وغيرها من الدول الأخرى، بالتالي فإن التعددية القطبية هي التي حتماً ستقود العالم في المستقبل القريب.

الهوامش

- (١) تبرز أهمية دراسة النظام الدولي وأبعاده التاريخية والراهنة والمستقبلية من أجل الوقوف على بنية القوى داخل النظام وطبيعة عمله وجميع ركائزه إضافة إلى العوامل المؤثرة في صيرورته وتطورات، فضلاً عن تحديد هيكلية المستقبلية ومن ثم التعرف على تأثير النظام الدولي في العلاقات الدولية ودوره في مواجهة الظواهر العالمية التي تهدد وجود البشرية كتغيير المناخ والاحتباس الحراري ونضوب مصادر الطاقة والمياه والغذاء واتساع الفجوتين الاقتصادية والاجتماعية ما بين الدول الفقيرة والغنية. للمزيد من التفاصيل ينظر: جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، الإمارات العربية المتحدة ٢٠١٤، ص ٢٢.
- (٢) وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد ٢٠١٦، ص ٣٥.
- (٣) حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي السياسة الأمريكية الخارجية والعلاقات الدولية، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، ط ٢، بغداد ٢٠١٤، ص ١٧.
- (٤) المصدر نفسه، ص ١٧.
- (٥) جمال سند السويدي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.
- (٦) حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٦-١٧.
- (٧) نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط ١، بيروت ٢٠١٣، ص ٥٨.
- (٨) يرى جوزيف ناي، وروبرت كوهين، بأن الهيمنة في السياسة الدولية، ترد عبر وجود قوة دولية مسيطرة تكون لها الغلبة والتفوق في جميع المصادر لا سيما المادية منها، وتتوافر لديها القوة والإرادة اللازمتان لصياغة قواعد التفاعل فيما بين الدول داخل النظام الدولي، من هنا فإن الهيمنة تعد تعبير عن طموح وتطلع إلى بعض القيادات السياسية أو الشعوب، استناداً إلى مبررات عنصرية أو سياسية أو حضارية أو دينية أو اقتصادية، والهدف منها تحقيق سيطرة ونفوذ لضمان المصالح القومية وإلى إلغاء المشاركة لأية دولة أخرى لاتخاذ القرارات في القضايا الدولية، وفي الغالب تحاول الدول المهيمنة أن تستحصل الشرعية لأفعالها عبر التبريرات أو عبر عناصر القوة التي تمتلكها: للمزيد من التفاصيل ينظر: علي محمد منيف الرفيعي، القوة الناعمة وأثرها في مستقبل الهيمنة الأمريكية، مكتبة السنهوري، بغداد ٢٠١٦، ص ٧٣-٧٤.



دور الدول الصاعدة في الحد من الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي

- ٩) كرار أنور البديري، التعايش المعقد للعلاقات الأمريكية - الصينية في عهد الرئيس دونالد ترامب، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العدد الخامس عشر، بغداد أغسطس ٢٠١٧، ص ٨٢. ينظر كذلك: إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، بيروت ٢٠١٥، ص ٢٤.
- ١٠) زغبينو بريجينسكي، الاختيار السيطر على العالم أم قيادة العالم، دار الكتاب العربية، بيروت ٢٠٠٤، ص ٢٣٨.
- ١١) روبرت غيلين، الحرب والتغيير في السياسة العلمية، دار الكتاب العربي، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، بيروت ٢٠٠٩، ص ٢٧٧.
- ١٢) أحمد سيد أحمد، مجلس الأمن فشل مزمّن وإصلاح ممكن، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ط١، القاهرة ٢٠١٠، ص ٥. ينظر أيضاً: علي عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، دون دار نشر، د.ت، ص ١٣٠.
- ١٣) فاروق طيفور، الدول الصاعدة وعالم ما بعد الهيمنة الأمريكية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠٢١ جامعة البليدة، الجزائر، ص ٣٨٣ - ٣٨٦.
- ١٤) أطلس لاروس (أطلس بلاد العالم)، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤. ينظر كذلك: شبكة المعلومات الدولية على الرابط التالي: المؤشرات الاقتصادية الدولية، <https://ar.tradingeconomics.com/china/indicators> تاريخ المشاهدة ٢٠١٧/٨/٢٢.
- ١٥) حيدر شفيق، أطلس العراق والوطن العربي والعالم، دار الكتب والوثائق، بغداد ٢٠١٢، ص ٧٧. وينظر كذلك: أطلس لاروس (أطلس بلاد العالم)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤١، وينظر أيضاً: ينظر كذلك: شبكة المعلومات الدولية على الرابط التالي: المؤشرات الاقتصادية الدولية، <https://ar.tradingeconomics.com/Russia/indicators> تاريخ المشاهدة ٢٠١٧/٨/٢٢.
- ١٦) ينظر: موسوعة ويكيبيديا <https://ar.wikipedia.org/wiki> وكذلك الرابط التالي: مقومات الهند تاريخ المشاهدة ٢٠١٧/٨/٢٢ <https://ar.tradingeconomics.com/india>
- ١٧) تعد منظمة شنغهاي للتعاون من بين المنظمات والتشكيلات المهمة التي تم تأسيسها عام ١٩٩٦ في مدينة شنغهاي على أساس اتفاقية شنغهاي في الصين بعضوية كل من الصين وروسيا وعدد من جمهوريات آسيا الوسطى وهي قيرغيزستان وطاجكستان وكازاخستان، وانضمت فيما بعد عام ٢٠٠١ أوزبكستان إلى المنظمة ومن ثم تم انضمام الهند وباكستان إليها كأعضاء دائمين عام ٢٠١٧، وهناك دول أخرى مهمة تعمل كأعضاء مراقبين مثل إيران، وكانت الغاية من تشكيل هذه المنظمة هو الحد من الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، أما تجمع البريكس فهو الآخر تم تأسيسه عام ٢٠٠٦ من قبل الصين وروسيا والهند والبرازيل جمهورية جنوب أفريقيا، وتم تشكل هذا التجمع لذات الغاية التي تم من أجلها تشكيل منظمة شنغهاي للتعاون. للمزيد من التفاصيل يراجع: فاضل عبدعلي الشويلي، المنظمات الإقليمية وأثرها في السياسة الدولية منظمة شنغهاي للتعاون أنموذجاً، دار أمل الجديدة، دمشق، ٢٠٢٤، ص ٥.
- ١٨) أحمد عبدالجبار عبدالله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥، ص ٢٠١٢ - ٢٠١٣.
- ١٩) جلال خشيب، آمال وشنان، أثر انتقال القوة نحو الشرق على الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والأبحاث السياسية، العدد ٢٠٢، القاهرة ٢٠١٥، ص ١٥.
- ٢٠) جلال خشيب، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.
- ٢١) كرار أنور البديري، الصين بزوغ القوة من الشرق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية السلسلة الجامعية، بغداد ٢٠١٥، ص ٢٥٧.
- ٢٢) فاضل عبدعلي حسن، مصدر سبق نفسه، ص ٢٧١.



دور الدول الصاعدة في الحد من الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي

- ٢٣) احمد عبدالعليم، التنافس على الذكاء الإصطناعي وتحولات القوة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والأبحاث، العدد ٢١٧، القاهرة ٢٠١٩، ص ٢٥٤.
- ٢٤) احمد عبدالعليم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٣.
- ٢٥) علي جلال معوض، اعادة الانتشار تحليل أولي لأبعاد وآثار انتشار القوة داخل وبين الدول، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والدولية، العدد ١٨٨، القاهرة ٢٠١٢، ص ١٩-٢٠.
- ٢٦) علي جلال معوض، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.
- ٢٧) شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في العقد الأخير من هذا القرن تراجعاً نسبياً في اقتصادها، الأمر الذي ينبئ بمستقبل التفرد الأمريكي في العالم وموقعه في التوازنات الدولية، مما جعل أصحاب هذا الاتجاه يرون بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعيش مرحلة بداية التراجع في مكانتها الدولية، إضافةً الى ذلك يرون بأن مشهد التراجع الأمريكي التدريجي بات ليس مجرد بحث نظري في إطار المحاضرات والنظريات، بل أصبح أمراً واقعاً تؤيده الشواهد والحقائق الموضوعية، ومن أهم رواد هذا الاتجاه " بول كيندي، ونورمن بيرون، وروبرت تيوبالد، ودافيد غورن، وياروم ميشال كرونيه، وأدوارد ليتوك"، والغالبية تجمع بأن تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية لن يكون بسبب هزيمة عسكرية كبرى أو ما شابه ذلك، وإنما بسبب، نتيجة تراجع النظام الاقتصادي والاجتماعي والقيمي الذي شكل مصدر فخر الأمريكيين طيلة القرن العشرين. ينظر : يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات وزارة العامة السورية للكتاب، ط١، دمشق ٢٠١٠، ص ٢٨٨.
- ٢٨) محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والدولية، العدد ١٨٣، القاهرة ٢٠١١، ص ٤٨-٥٣.
- ٢٩) وائل محمد اسماعيل، وائل محمد اسماعيل مستقبل الدور الأمريكي في النظام الدولي، الإمبراطورية الأخيرة أفكار حول الهيمنة الأمريكية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط١، الأردن عمان ٢٠١٥، ص ٨٦.
- ٣٠) احمد عبدالجبار عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٤.
- ٣١) فاروق طيفور، الدول الصاعدة وعالم ما بعد الهيمنة الأمريكية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٢، العدد ٢، جامعة البليدة، الجزائر ٢٠٢١، ص ٣٨٥.
- ٣٢) جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي، ترجمة محمد ابراهيم العبدالله، شركة العيكان للنشر، ط١، الرياض ٢٠١٦.

33) RICHARD N. HAASS, Living in a Non-Polar World, op cite .

<https://www.project-syndicate.org/commentary/living-in-a-non-polar-world?barrier=accessreg>.

٣٤) وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣١.

٣٥) وائل محمد اسماعيل، المصدر نفسه، ص ٣٢٩ - ٣٣٠.

٣٦) وائل محمد اسماعيل، المصدر نفسه، ١٧٦.

المصادر

أولاً : الكتب العربية

- ١- ابراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، بيروت ٢٠١٥.
- ٢- أحمد سيد أحمد، مجلس الأمن فشل مزمناً وإصلاح ممكن، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ط١، القاهرة ٢٠١٠.
- ٣- أحمد عبدالجبار عبدالله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥ .
- ٤- جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٢.



دور الدول الصاعدة في الحد من الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي

- ٥- حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي السياسة الأمريكية الخارجية والعلاقات الدولية، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، ط٢، بغداد ٢٠١٧.
- ٦- علي عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، دون دار نشر، د. ت .
- ٧- علي محمد منيف الرفيعي، القوة الناعمة وأثرها في مستقبل الهيمنة الأمريكية، مكتبة السنهوري، بغداد ٢٠١٦.
- ٨- فاروق طيفور، الدول الصاعدة وعالم ما بعد الهيمنة الأمريكية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠٢١ جامعة البليدة، الجزائر .
- ٩- فاروق طيفور، الدول الصاعدة وعالم ما بعد الهيمنة الأمريكية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٢، العدد ٢، جامعة البليدة، الجزائر ٢٠٢١ .
- ١٠- فاضل عبدعلي حسن، المنظمات الاقليمية وأثرها في السياسة الدولية منظمة شنغهاي للتعاون أنموذجاً، دار أمل الجديدة، دمشق ٢٠٢٤.
- ١١- كزار أنور البديري، التعايش المعقد العلاقات الأمريكية - الصينية في عهد الرئيس دونالد ترامب، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العدد الخامس عشر، بغداد أغسطس ٢٠١٧.
- ١٢- كزار أنور البديري، الصين بزوغ القوة من الشرق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية السلسلة الجامعية، بغداد ٢٠١٥.
- ١٣- نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، بيروت ٢٠١٣ .
- ١٤- وائل محمد اسماعيل، مستقبل الدور الأمريكي في النظام الدولي، الإمبراطورية الأخيرة أفكار حول الهيمنة الأمريكية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط١، الأردن عمان ٢٠١٥.
- ١٥- وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد ٢٠١٦.
- ١٦- يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات وزارة العامة السورية للكتاب، ط١، دمشق ٢٠١٠ .

ثانياً : الكتب المترجمة

- ١- جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي، ترجمة محمد ابراهيم العبدالله، شركة العبيكان للنشر، ط١، الرياض ٢٠١٦.
- ٢- روبرت غيلين، الحرب والتغيير في السياسة العلمية، دار الكتاب العربي، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، بيروت ٢٠٠٩ .
- ٣- زيغينيو بريجينسكي، الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم، دار الكتاب العربية، بيروت ٢٠٠٤.

ثالثاً: المجلات والدوريات:

- ١- احمد عبدالعليم، التنافس على الذكاء الإصطناعي وتحولات القوة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والأبحاث، العدد ٢١٧، القاهرة ٢٠١٩ .
- ٢- جلال خشيب، آمال وشنان، أثر انتقال القوة نحو الشرق على الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والأبحاث السياسية، العدد ٢٠٢، القاهرة ٢٠١٥ .
- ٣- علي جلال معوض، اعادة الانتشار تحليل أولي لأبعاد وأثار انتشار القوة داخل وبين الدول، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والدولية، العدد ١٨٨، القاهرة ٢٠١٢ .
- ٤- محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والدولية، العدد ١٨٣، القاهرة ٢٠١١.



دور الدول الصاعدة في الحد من الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي

رابعاً : الموسوعات والقواميس

(١) أطلس لاروس (أطلس بلاد العالم)، دار عويدات، بيروت ٢٠١٢.

خامساً : مواقع شبكة الانترنت الأجنبية

1-RICHARD N. HAASS, Living in a Non-Polar World ,Project Syndicate , the World, Opinion Page,
<https://www.project-syndicate.org/commentary/living-in-a-non-polar-world?barrier=accessreg>.

سادساً : موقع الانترنت العربية

(١) شبكة المعلومات الدولية على الرابط التالي : المؤشرات الاقتصادية الدولية،

<https://ar.tradingeconomics.com/china/indicators> تاريخ المشاهدة ٢٠١٧/٨/٢٢

(٢) حيدر شفيق، أطلس العراق والوطن العربي والعالم، دار الكتب والوثائق، بغداد ٢٠١٢

(٣) <https://ar.wikipedia.org/wiki> موسوعة ويكيبيديا

مقومات الهند تاريخ المشاهدة ٢٠١٧/٨/٢٢

<https://ar.tradingeconomics.com/india> (٤)

Sources and References

First: Arabic Books

- 1-Ibrahim Abu Khazam, Arcs of Hegemony: A Study of the Evolution of American Hegemony from the Beginning of the Twentieth Century to the Present, Dar Al-Kitab Al-Jadeed Al-Muttahida, 1st ed., Beirut, 2015
- 2- Ahmed Sayed Ahmed, The Security Council: Chronic Failure and Possible Reform, Al-Ahram Center for Publishing, Translation, and Distribution, 1st ed., Cairo, 2010.
- 3- Ahmed Abdel-Jabbar Abdullah, China and the Global Strategic Balance after 2001 and Future Prospects, Arab Scientific Publishers, Beirut, 2015.
- 4- Jamal Sand Al-Suwaidi, Prospects for the American Era: Sovereignty and Influence in the New World Order, United Arab Emirates, 2022.
- 5- Haider Ali Hussein, US Policy and the Future of the International Order: American Foreign Policy and International Relations, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah for Printing and Publishing, 2nd ed., Baghdad, 2017.
- 6- Ali Awda Al-Aqabi, International Relations: An Analytical Study of Origins, Origins, History, and Theories, no publisher, n.d.
- 7- Ali Muhammad Munif Al-Rifai, Soft Power and Its Impact on the Future of American Hegemony, Al-Sanhouri Library, Baghdad, 2016.
- 8- Farouk Tayfour, Emerging States and the Post-American Hegemony World, Journal of Legal and Political Sciences, Volume 12, Issue 2, 2021, University of Blida, Algeria.
- 9-Farouk Tayfour, "Emerging States and the Post-American Hegemony World," Journal of Legal and Political Sciences, Volume 12, Issue 2, University of Blida, Algeria, 2021.
- 10- Fadel Abdul Ali Hassan, "Regional Organizations and Their Impact on International Politics: The Shanghai Cooperation Organization as a Model," Dar Amal Al-Jadida, Damascus, 2024.
- 11- Karar Anwar Al-Badri, "The Complex Coexistence of US-China Relations under President Donald Trump," Strategic Research Journal, Biladi Center for Strategic Studies and Research, Issue 15, Baghdad, August 2017.





12- Karar Anwar Al-Badri, "China: The Rise of Power from the East," Hammurabi Center for Strategic Studies and Research, University Series, Baghdad, 2015.

13- Nassar Al-Rubaie, The Role of American Hegemony in International Relations, Arab Scientific Publishers, 1st ed., Beirut, 2013.

14- Wael Mohammed Ismail, Wael Mohammed Ismail, The Future of the American Role in the International System, The Last Empire: Thoughts on American Hegemony, Dar Al-Akademion Publishing and Distribution Company, 1st ed., Amman, Jordan, 2015.

15- Wael Mohammed Ismail, Change in the International System, Al-Sanhouri Library, Baghdad, 2016.

16- Yamen Khaled Yasouf, The Reality of the International Balance after the Cold War and Its Future Prospects, Publications of the Syrian Ministry of Public Books, 1st ed., Damascus, 2010.

Second: Translated Books

1- Joseph Nye, Is the American Century Over? Translated by Muhammad Ibrahim Al-Abdullah, Obeikan Publishing Company, 1st ed., Riyadh 2016.

2- Robert Gillen, War and Change in Scientific Politics, Dar Al-Kitab Al-Arabi, translated by Omar Saeed Al-Ayyoubi, Beirut 2009.

3- Zbigniew Brzezinski, The Choice: World Domination or World Leadership? Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut 2004.

Third: Magazines and Periodicals:

1- Ahmed Abdel-Aleem, "Competition over Artificial Intelligence and Power Shifts in the International System," International Politics Magazine, Al-Ahram Center for Political Studies and Research, Issue 217, Cairo, 2019.

2- Galal Khasheeb, Amal and Shanana, "The Impact of the Eastward Power Shift on the Geostrategic Importance of the Arabian Gulf Region," International Politics Magazine, Al-Ahram Center for Political Studies and Research, Issue 202, Cairo, 2015.

3- Ali Galal Moawad, "Redeployment: A Preliminary Analysis of the Dimensions and Implications of Power Diffusion Within and Between States," International Politics Magazine, Al-Ahram Center for Political and International Studies, Issue 188, Cairo, 2012.

4- Mohamed El-Sayed Selim, "The Reality and Future of Alliances in Asia," International Politics Magazine, Al-Ahram Center for Political and International Studies, Issue 183, Cairo, 2011.

Fourth: Encyclopedias and Dictionaries

1- Larousse Atlas (Atlas of the World), Dar Oueidat, Beirut, 2012.

Fifth: Foreign Internet Websites

1- RICHARD N. HAASS, Living in a Non-Polar World ,Project Syndicate , the World, Opinion Page.

<https://www.project-syndicate.org/commentary/living-in-a-non-polar-world?barrier=accessreg>.

Sixth: The Arabic website

1) The International Information Network at the following link: International Economic Indicators,

<https://ar.tradingeconomics.com/china/indicators>. Viewing date: 22/8/2017.

2) Haider Shafiq, Atlas of Iraq, the Arab World and the World, House of Books and Documents, Baghdad 2012.

3) Wikipedia encyclopedia <https://ar.wikipedia.org/wiki> .

4) <https://ar.tradingeconomics.com/india>. India's Ingredients Viewed on 22/8/2017

